

5-5-2015

إفتتاح منتدى مكافحة تبييض الأموال برعاية سلامة: لبنان خطا خطوات مهمة لتطوير بنيته القانونية



رعى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ممثلاً بنائبه محمد بعاصيري امس«منتدى مكافحة تبييض الأموال بين المتطلبات القانونية وإجراءات التدقيق» الذي نظّمته نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة في مركز المؤتمرات في البيال، في حضور النائب ياسين جابر ممثلاً رئيس مجلس النواب، النائب جمال الجراح ممثلاً الرئيسين سعد الحريري وفؤاد السنيورة، النائب أنطوان زهرا ممثلاً رئيس حزب القوات اللبنانية، إيلي حنا ممثلاً العماد ميشال عون وهشام حمزة ممثلاً أمين سر هيئة التحقيق الخاصة، بالإضافة إلى حشد من ممثلي الهيئات الاقتصادية ونقابات المهن الحرة ورؤساء وأعضاء مجالس إدارة المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين وعمداء ومديري الجامعات ومهتمين بالشأن المالي والمحاسبي وأعضاء النقابة المنظمة.

استهل المنتدى بالنشيد الوطني وكلمة تقديم من عريفة المنتدى السيدة هانية داود، قبل أن يلقي حمزة كلمة أمين سر هيئة التحقيق الخاصة عبد الحفيظ منصور الذي اضطرّه اجتماع طارئ لمجموعة «إغمونت» لممثلي وحدات الإخبار المالي في واشنطن للتغيب، وجاء في كلمته: «(...) أن لبنان خطا خطوات مهمة في تطوير بنيته القانونية والتنظيمية في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وإن كانت المستجدات التي تمر بها المنطقة العربية حالياً، لا سيما لبنان في موضوع مكافحة الإرهاب وتمويله تستدعي تدابير وإجراءات استثنائية على الصعد الأمنية والمالية والتشريعية».

وقال: «يجري الآن مناقشة مشروع تعديل القانون رقم ٢٠٠١/٣١٨ لمكافحة تبييض الأموال، ومشروع قانون يرمي إلى مراقبة نقل الأموال النقدية عبر الحدود ومشروع قانون لتبادل المعلومات الضريبية».

وألقى نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان إيلي عبود كلمة في الإفتتاح اشار فيها إلى أن النقابة ستقدم خلال الشهر المقبل الى مجلس النواب بمشروع قانون عصري لتعديل قانون مزاوله المهنة بما يتلاءم مع المتطلبات المهنية عالمياً والذي بما يتضمنه انشاء «الهيئة المشرفة على الرقابة النوعية» وهي هيئة رقابية مشرفة على أداء مدققي الحسابات مستقلة عن مجلس النقابة، يتألف أعضاؤها من خمسة يشارك مصرف لبنان وهيئة الاسواق المالية بتسمية عضوين منهم.

واضاف: «وبما أن عمل مدقق الحسابات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمختلف الهيئات الرقابية المشرفة في لبنان ما يستدعي تعاوناً وثيقاً بين النقابة ومختلف هذه الهيئات، فقد بدأنا بالعمل على تعزيز هذا التعاون من خلال المشاركة الفاعلة لوزارة المالية وديوان المحاسبة ولجنة الرقابية على المصارف وهيئة التحقيق الخاصة ولجنة الرقابة على هيئات الضمان في أعمال مؤتمرها الدولي التاسع عشر خلال شهر تشرين الثاني من العام المنصرم».

ثم ألقى بعاصيري كلمة نيابة عن حاكم مصرف لبنان راعي الإحتفال، جاء فيها: «ان جهود السلطات التنظيمية والرقابية حول العالم لتعزيز أنظمة مكافحة تمويل الإرهاب من خلال فرض متطلبات أكثر صرامة وفرض عقوبات على الجهات غير الممتثلة».

وقال: « لهذه التطورات تداعيات على المصارف والمؤسسات المالية ومفوضي المراقبة المعيّنين لديهم، الذين بات عليهم أن يصبحوا أكثر حذراً في مهماتهم التدقيقية للحد أو لتفادي المخاطر التي يمكن أن يواجهها عملاؤهم، إن من الناحية التشغيلية أو من ناحية السمعة».

وشرح الجهود التي تبذلها السلطات المصرفية والمالية في لبنان لمكافحة تمويل الإرهاب، وأبرزها:

- المشاركة في أعمال «مجموعة عمل مكافحة تمويل «تنظيم داعش».

- المشاركة في مشروع «مجموعة إغمونت لوحدات الإخبار المالي» عن «تنظيم داعش».

- تسريع تبادل المعلومات بين الجهات المختصة في ما يخص القضايا المتعلقة بـ «تنظيم داعش».

- تعزيز نظام مكافحة تمويل الإرهاب في لبنان من خلال العمل على:

- اقتراح تعديلات على القانون ٢٠٠١/٣١٨ لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الذي هو حالياً قيد الدرس في اللجان النيابية المختصة.

- اقتراح قوانين جديدة، منها القانون المتعلق بنقل الأموال عبر الحدود.

- تعزيز الجهود للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب (١٩٩٩).

وفي ختام الجلسة الافتتاحية قدّم النقيب عبود درع النقابة إلى حاكم مصرف لبنان بواسطة نائبه بعاصيري وإلى أمين سر هيئة التحقيق الخاصة بواسطة حمزة